

Distr.: General
22 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣*

الجزء التاسع

الرقابة الداخلية

الباب ٣١

الرقابة الداخلية

(البرنامج ٢٥ من الإطار الاستراتيجي لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)**

المحتويات

الصفحة	
٢	لمحة عامة
١٠	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
١٣	باء - برنامج العمل
١٤	البرنامج الفرعي ١
١٧	البرنامج الفرعي ٢
٢٢	البرنامج الفرعي ٣
٢٧	جيم - دعم البرنامج
٣٠	المرفق النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ولن تنفذ في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/66/6/Rev.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/65/6/Rev.1).



لمحة عامة

الجدول ١-٣١ تقديرات النفقات

المقترح المقدم من الأمين العام	٣٠٠ ٠٢٥ ٠٣٩ دولار ^(أ)
الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٣٨ ٩٢٥ ٠٠٠ دولار
(أ) بالمعدلات السارية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.	

الجدول ٢-٣١ ملاك الموظفين المقترح

الوظائف	العدد	الرتبة
الميزانية العادية		
الوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	١٢٢	١ وأ ع، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٥ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٢٣ ف-٣، ١٥ ف-١/٢، ٨ خ ع (رأ)، ٢٤ خ ع (رأ)، ١ ر م
الوظائف الجديدة	١	أ ع م تحت إطار التوجيه التنفيذي والإدارة
الوظائف المحولة ^(أ)	٦	٣ ف-٣، ٣ ف-١/٢، للبرنامج الفرعي ٢
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	١١٥	١ وأ ع، ٣ مد-٢، ٥ مد-١، ١٣ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٢٠ ف-٣، ١٢ ف-١/٢، ٨ خ ع (رر)، ٢٤ خ ع (رأ)، ١ ر م

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام؛ خ ع: الخدمات العامة؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ ر / الرتبة الرئيسية؛ ر م: الرتبة المحلية.

(أ) الوظائف المحولة من إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

١-٣١ إن الغرض العام من البرنامج هو تعزيز الشفافية والمساءلة، والإسهام في جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية وتمكينها من تحقيق أهدافها. ويؤدي مكتب خدمات الرقابة الداخلية مهامه باستقلالية تحت سلطة الأمين العام، وذلك وفقاً للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وللمكتب سلطة اتخاذ أي إجراء يراه ضرورياً للاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالرقابة، وتنفيذه وتقديم معلومات عنه. وهو يساعد الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية على موارد المنظمة وموظفيها، وذلك عن طريق الرصد والمراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق.

٢-٣١ وولاية البرنامج مستمدة من قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بآء و ٢٤٤/٥٤ و ٢٧٢/٥٩ والأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2003/7)، والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). ولكفالة

تنسيق العمل على أكمل وجه، يعمل المكتب عن كثب مع هيئتي الرقابة الأخرين في الأمم المتحدة، وهما مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة.

٣-٣١ ويعمل المكتب على تحقيق المساءلة والشفافية من خلال دعم المنظمة في ما تقوم به لإنشاء نظام للمساءلة يتسم بالفعالية والشفافية، ولتعزيز قدرتها على تبيان المخاطر وتقييمها والتخفيف منها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم المكتب بما يلي: (أ) اقتراح تدابير لمساعدة المنظمة في إنشاء جهاز سليم للرقابة الداخلية يشمل نظاماً لإدارة المخاطر؛ (ب) توفير معلومات وتقييمات مستقلة للمساعدة في اتخاذ القرارات على نحو فعال؛ (ج) توفير تحليلات مستقلة لمدى فعالية استخدام موارد المنظمة. وسينجز ذلك من خلال إصداره، في الوقت المناسب، تقارير رفيعة الجودة عن الأنشطة التي ينفذها وفقاً للمعايير الدولية في مجالات التفتيش والتقييم والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق.

٤-٣١ ويساعد المكتب المنظمة في تحقيق نتائج أفضل عن طريق تحديد العوامل التي تؤثر في درجة الكفاءة والفعالية اللتين تنفذ بهما البرامج وفقاً لولايات الأجهزة الحكومية الدولية ولجملة أمور منها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في الوثائق الختامية لما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات رئيسية وما أبرم من اتفاقات دولية منذ عام ١٩٩٢. ويضطلع المكتب أيضاً بعدد من الأنشطة لمواصلة المنظمة على الوفاء بالتزامها المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وخصوصاً عبر التحقق من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥-٣١ وفي إطار تحقيق الاتساق في الأعمال على صعيد المنظومة ككل، يواصل المكتب التنسيق بشكل دائم مع سائر الكيانات الرقابية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، لتجنب الازدواجية والتداخل في أداء أعمال الرقابة وإحضاع الأنشطة كافة للرقابة. وإلى جانب إعداد خطط العمل بصفة مشتركة مع مجلس مراجعي الحسابات، يجتمع المكتب معه مرة كل شهرين لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، ويلتقي لأغراض مخصصة مع وحدة التفتيش المشتركة، كلما اقتضت الحاجة ذلك. وهو يلتقي كبار ممثلي المجلس والوحدة في اجتماع سنوي ثلاثي الأطراف لمناقشة تنسيق العمل الرقابي. ويساهم المكتب أيضاً بنشاط في أعمال واجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وإضافة إلى ذلك، نظم المكتب مؤتمراً لبحث المخاطر والمصاعب التي واجهها المحققون عقب الزلزال الذي ضرب هايتي، شارك فيه أكثر من ٣٠ شخصاً مثلوا سبع منظمات دولية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وشكل هذا المؤتمر مناسبة لتبادل الآراء والدروس والخبرات المستمدة من جهود أخرى بذلت في الماضي للمساعدة في حالات طوارئ وإعادة الإعمار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، استضاف المكتب أيضاً المؤتمر الحادي عشر للمحققين الدوليين، الذي وفر للمنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف إطاراً عالمياً للتعاون بشأن الشروع في تنفيذ الإصلاحات التي تعزز المساءلة والشفافية.

٦-٣١ وإن وكيل الأمين العام، سعياً منه للاستجابة لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٤، وقع اتفاقاً مع الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠١١، تعهد فيه بتحقيق أهداف محددة ذات صلة بتنفيذ البرنامج، وإدارة الموارد بشكل سليم، وتنفيذ التوصيات التي تقدمها الهيئات الرقابية، والتقييد بالمعايير الأخلاقية والنظم والقواعد، والحد من العوامل التي تؤدي إلى نشوء المخاطر، وبالمساهمة في صون المصالح العامة للمنظمة، التي تقع مسؤوليتها على كاهل وكيل الأمين العام. ولذلك، ما زال وكيل الأمين العام يحرص على إدراج الأهداف المتوخاة من البرنامج في خطط عمل جميع موظفي المكتب وتقييمات أدائهم، على مستوايهم كافة، ويعمل بدون كلل لكي يؤدي المكتب عمله وفقاً لأعلى المعايير المهنية لكي يحقق رؤيته المتمثلة في التحول إلى جهاز رقابي من الطراز الأول يحظى باحترام الجهات المعنية به وبتثقتها. وإن المبادرات التي اتخذها المكتب لتعزيز أداء مهامه، على غرار ما ورد في تقريره عن الأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/271 (Part I) و Corr.1)، تشتمل على ما يلي:

- (أ) مواءمة الأولويات مع المخاطر التي تواجهها المنظمة لكي يتمكن المكتب من تبيان ما يتحمل أن تواجهه المنظمة من مشاكل وصعوبات جديدة وما تستتبعه من مخاطر. ويتيح تحليل المخاطر للمكتب من تخصيص موارده، كأولوية، لممارسة الرقابة على البرامج ومجالات الأنشطة التي يمكن أن تشهد عمليات احتيال وهدر ومخالفات وعدم فعالية وسوء إدارة؛
- (ب) إعداد دليل مرجعي للتحقق من المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المرتبطة بالإدارة، التي لا تنفك تبرز في هذين المجالين. ويوفر هذا الدليل لمراجعي الحسابات مجموعة من المعايير القائمة على أفضل الممارسات؛
- (ج) اعتماد منهجية لتقييم المخاطر تستند إلى تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات الخطر غير المباشرة الـ ١٢، والمتوافرة على نطاق الأمانة العامة؛ ويشكل هذا التقييم الأساس الذي تستند إليه الشعبة لوضع برنامج عملها التقييمي الذي يشمل البرامج الـ ٢٧ كلها؛
- (د) تطوير كفاءات الموظفين المهنية عبر تقييم مستوى معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم لتحديد أنواع التدريب والموارد البشرية الإضافية اللازمة لسد جوانب النقص في المهارات.

٧-٣١ ويبلغ مجمل الموارد المالية اللازمة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما قدره ٣٠٠ ٠٢٥ ٣٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٣٠٠ ١٠٠ دولار على الاعتماد المنقح المخصص لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٨-٣١ وفي ما يلي موجز للمعلومات المتعلقة بالزيادات المبينة في الجدول ٣١-٤ أدناه:

(أ) إن الزيادة الصافية البالغة ٢٥٩ ٠٠٠ دولار في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة تتصل بمعظمها بالاحتياجات من الموارد في إطار الوظائف في ضوء الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة جديدة لأمين عام مساعد؛

(ب) إن الانخفاض الصافي في الموارد البالغ ١٧٣ ٧٠٠ دولار في إطار برنامج العمل يمثل ما يلي:

١' انخفاض صاف قدره ١٣٧ ٠٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ١، بسبب انخفاض الاعتمادات غير المتعلقة بالوظائف والمخصصة بشكل عام للخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية. ويعود انخفاض هذه الاعتمادات إلى تقلص الحاجة إلى خبراء خارجيين مختصين في مجالات التنظيم والإدارة الاستراتيجيين، وإدارة سلسلة الإمدادات، والأخلاقيات، والموارد البشرية، وإدارة المخاطر؛

٢' زيادة صافية قدرها ١٦١ ٣٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٢، تشمل زيادة قدرها ١ ٢١٥ ٧٠٠ دولار للوظائف، ناجمة عن اقتراح تحويل ست وظائف من إطار المساعدة المؤقتة العامة (٣ ف-٣، ٣ ف-٢) إلى وظائف ثابتة، وعن أثر تأخير تحويل ثلاث وظائف من إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة جديدة (١ مد-١، ١ ف-٢، ١ من فئة الخدمات العامة (ر أ)) أثناء فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ وقابلها جزئياً انخفاض قدره ١ ٠٥٤ ٤٠٠ دولار في إطار أوجه الإنفاق غير المتعلق بالوظائف وذلك لعدة أسباب منها انخفاض الاحتياجات من الموارد للمساعدة المؤقتة العامة نتيجة لاقتراح تحويل ست وظائف (٣ ف-٣، ٣ ف-٢) إلى وظائف ثابتة؛

٣' انخفاض صاف قدره ١٩٨ ٠٠٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٣، يشمل انخفاضا قدره ٢٥٧ ٩٠٠ دولار في إطار أوجه الإنفاق غير المتعلق بالوظائف وذلك لعدة أسباب منها انخفاض الاحتياجات من الموارد لسفر الموظفين ومن الخدمات التعاقدية، قابلته جزئياً زيادة قدرها ٥٩ ٩٠٠ دولار للوظائف ناجمة عن اقتراح نقل خمس وظائف بين مراكز العمل في إطار البرنامج الفرعي وعن نقل وظيفة واحدة من نيروبي إلى نيويورك (١ ف-٤) وثلاث وظائف من فيينا إلى نيويورك (١ ف-٣، ٢ ف-٢) ووظيفة من فيينا إلى نيروبي (١ ف-٢).

(ج) والزيادة الصافية البالغة ١٥ ٠٠٠ دولار في إطار دعم البرامج تتصل بمعظمها بارتفاع الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف ضمن الخدمات التعاقدية الخاصة بخدمات الدعم المشتركة التي تقدم من أجل دعم العدد الإضافي من الوظائف المقترح نقلها من فيينا ونيروبي إلى نيويورك. وتُحسب تكاليف خدمات الدعم المشتركة في كل مركز من مراكز العمل، أما تكاليف الوظائف في المقر، فإنها تدار

مركزيا في إطار دعم البرامج. ولا تستتبع زيادة الاحتياجات من خدمات الدعم المشتركة أي تكاليف إضافية لأن زيادة الاحتياجات في نيويورك يقابلها انخفاض في الاحتياجات في فيينا ونيروبي.

٩-٣١ وأثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، نُجِمت الموارد المقدرة المتوقعة الأخرى البالغة ٣٠٠ ٥٨٤ ٥٤ دولار، التي تمثل نسبة ٤٩,٤ في المائة من مجمل الاحتياجات من الموارد، عن أنشطة الرقابة الداخلية المتصلة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية وعمليات وأنشطة حفظ السلام. وتتجاوز الاحتياجات المتوقعة احتياجات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نحو ٣ ٢٧٥ ١٠٠ دولار، وتنجم هذه الزيادة بمعظمها عن ارتفاع الاحتياجات في إطار حساب الدعم الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف القياسية للأجور الخاصة بالبعثات، وارتفاع الاحتياجات من الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة والسفر، وذلك على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام عن ميزانية دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/761).

١٠-٣١ إضافة إلى ذلك، فإن الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية والبالغة ٢٠٠ ٤٩٤ ١٦ دولار، التي تمثل نسبة ١٤,٩ في المائة من مجمل الاحتياجات من الموارد، ستستخدم خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لأنشطة الرقابة الداخلية على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وأنشطة التعاون التقني. وتتجاوز الاحتياجات المتوقعة احتياجات الفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بنحو ٦٠٠ ١٨٠ ١ دولار، وتنجم هذه الزيادة بمعظمها عن ارتفاع الاحتياجات من الموارد في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتغطية تكاليف الوظائف والاحتياجات التشغيلية في إطار السفر ومصروفات التشغيل العامة.

١١-٣١ ويؤثر تواصل توافر الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية تأثيرا كبيرا في قدرة المكتب على توفير المستوى المنتظر من خدمات مراجعة الحسابات والتفتيش والتقييم والتحقيق للصناديق والبرامج المعنية، بما يشمل أنشطة التعاون التقني ومشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعمليات حفظ السلام، وهذا بدوره يعزز إمكانات هذه الجهات على تحقيق أهدافها عبر تعزيز الفعالية والمساءلة عبر إنشاء آليات للرقابة الداخلية ومواصلة تقييد كل منها بدوره وبالنظم التي تحكم كلا من البرامج.

١٢-٣١ وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، تم اقتطاع موارد تبلغ نحو ٣٠٠ ٧٥٣ ٧٥٣ دولار (الميزانية العادية) و ٢٥٦ ٧٠٠ دولار (الموارد المقررة الأخرى) من ضمن الموارد المخصصة لإطار التوجيه التنفيذي والإدارة ولبرنامج العمل للاضطلاع بمهام الرصد والتقييم، وهي تغطي تكاليف ٦٥ شهر عمل ونصف شهر عمل لموظفي الفئة الفنية و ٢٤ شهر عمل لموظفي فئة الخدمات العامة. وستغطي هذه الموارد عملية التقييم الذاتي التي يجريها المكتب، طوعا أو إزاما، لأنشطته، ولا سيما مراجعة البيانات التي يدخلها في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق (IMDIS)، وعمليات تقييم مدى جودة تقاريره، وعمليات الاستعراض الدورية لعملياته.

١٣-٣١ وكشفت عمليات التقييم هذه عن آليات داخلية يمكن تحسينها ورفع مستواها وتعزيزها لضمان فعالية الخدمات التي يقدمها المكتب؛ وساعدت البرنامج على تقييم مدى التقيد بما ورد في دليل المراجعة الداخلية للحسابات وبالمعايير ومدونة الأخلاق الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين للحسابات، بما في ذلك تقييم كفاءة وفعالية العمل الذي يقوم به البرنامج لتلبية احتياجات مختلف الجهات المعنية التي تتعامل معه، وفي الوقت نفسه تبيان فرص التحسين، وإدخال تعديلات على مختلف التقارير الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين نوعيتها بشكل عام، وذلك عبر جعل ما تتضمنه من استنتاجات وتوصيات بشأن هذه التوصيات أكثر تركيزاً.

١٤-٣١ ويرد في الجدول ٣-١٣ أدناه توزيع الموارد المطلوبة في إطار هذا الباب، مقدرةً بالنسبة المئوية.

الجدول ٣-٣١ توزيع الموارد بحسب العنصر

(بالنسبة المئوية)

العنصر	الميزانية العادية	الموارد المقررة الأخرى	الموارد الخارجة عن الميزانية
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	٦,٨	-	-
باء - برنامج العمل			
١ - المراجعة الداخلية للحسابات	٣٩,٤	٥٩,٢	٩٧,١
٢ - التفتيش والتقييم	١٨,٦	٣,٧	-
٣ - التحقيقات	٢٨,٤	٣٥,٢	٢,٩
المجموع الفرعي	٨٦,٤	٩٨,١	١٠٠,٠
جيم - دعم البرنامج	٦,٨	١,٩	-
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول ٤-٣١ الاحتياجات من الموارد بحسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية العادية

العنصر	نفقات		اعتمادات		النمو في الموارد	
	٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	النسبة المئوية	المبلغ
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة	١٩٦٣,٥	٢٤٠٣,٠	٢٥٩,٠	١٠,٨	١٠,٨	٢٥٩,٠
باء - برنامج العمل	٣٠٩٦٥,٤	٣٣٩٠١,١	(١٧٣,٧)	(٠,٥)	(٠,٥)	(١٧٣,٧)
جيم - دعم البرنامج	٢٠١١,٨	٢٦٢٠,٩	١٥,٠	٠,٦	٠,٦	١٥,٠
المجموع الفرعي	٣٤٩٤٠,٧	٣٨٩٢٥,٠	١٠٠,٣	٠,٣	٠,٣	١٠٠,٣

(٢) الموارد المقررة الأخرى

تقديرات	نفقات	اعتمادات	العنصر
-٢٠١٢	-٢٠٠٨	-٢٠١٠	
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١١	
-	-	-	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
٥٣ ٥٥٢,٨	٤٤ ٠٧٣,٣	٥٠ ١٧٨,٧	باء - برنامج العمل
١٠٣١,٥	٩٩١,٠	١١٣٠,٥	جيم - دعم البرنامج
٥٤ ٥٨٤,٣	٤٥ ٠٦٤,٣	٥١ ٣٠٩,٢	المجموع الفرعي

(٣) الموارد الخارجة عن الميزانية

تقديرات	نفقات	اعتمادات	العنصر
-٢٠١٢	-٢٠٠٨	-٢٠١٠	
٢٠١٣	٢٠٠٩	٢٠١١	
-	-	-	ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة
١٦ ٤٩٤,٢	٩ ٧١١,١	١٥ ٣١٣,٦	باء - برنامج العمل
-	-	-	جيم - دعم البرنامج
١٦ ٤٩٤,٢	٩ ٧١١,١	١٥ ٣١٣,٦	المجموع الفرعي
١١٠ ٤٨٠,٠	٨٩ ٧١٦,١	١٠٥ ٥٤٧,٨	مجموع (١) و (٢)

الجدول ٣١-٥ الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الوظائف المؤقتة				الوظائف الثابتة			
	الموارد الخارجة عن الميزانية		الموارد المقررة الأخرى		الممولة من الميزانية العادية		الممولة من الميزانية العادية	
المجموع	-٢٠١٢	-٢٠١٠	-٢٠١٢	-٢٠١٠	-٢٠١٢	-٢٠١٠	-٢٠١٢	-٢٠١٠
	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١١

الفئة الفنية وما فوقها

١	١	-	-	-	-	-	-	١	١	وكيل الأمين العام
١	-	-	-	-	-	-	-	١	-	أمين عام مساعد
٣	٣	-	-	-	-	-	-	٣	٣	مد-٢
٩	٩	١	١	٣	٣	-	-	٥	٥	مد-١
٣٥	٣٥	٦	٦	١٦	١٦	-	-	١٣	١٣	ف-٥
١٧٥	١٧٥	٢٥	٢٥	٩٩	١٠٢	-	-	٥١	٤٨	ف-٤/٣

الفئة	الوظائف المؤقتة				الوظائف الثابتة		الممولة من الميزانية العادية		الممولة من الميزانية العادية	
	الموارد الخارجة عن الميزانية		الموارد المقررة الأخرى		الميزانية العادية		الميزانية العادية		الميزانية العادية	
المجموع	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١٢
ف-١/٢	١٢	١٥	-	-	-	-	-	-	١٢	١٥
المجموع الفرعي	٨٢	٨٩	١١٨	١٢١	-	-	-	-	٨٢	٨٩
فئة الخدمات العامة										
الرتب الرئيسية	٨	٨	-	-	٢	٢	-	-	٨	٨
الرتب الأخرى	٢٤	٢٤	١٣	١٣	١٦	١٥	-	-	٢٤	٢٤
المجموع الفرعي	٣٢	٣٢	١٣	١٣	١٨	١٧	-	-	٣٢	٣٢
فئات أخرى										
الرتبة المحلية	١	١	-	-	٦	٧	-	-	١	١
الخدمة الميدانية	-	-	-	-	١٦	١٧	-	-	-	-
المجموع الفرعي	١	١	-	-	٢٢	٢٤	-	-	١	١
المجموع	١١٥	١٢٢	١٥٨ ^(ب)	١٦٢ ^(ب)	٤٦ ^(ب)	٤٦ ^(ب)	-	-	١٢٢	١١٥

(أ) تشمل الوظائف اللازمة لتنفيذ أنشطة الرقابة الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية، وهي موزعة على النحو التالي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ موئل الأمم المتحدة (١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١ مد-١ و ٣ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٥ ف-٣ و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١ ف-٤)؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (١ ف-٤)؛ الأنشطة المشتركة التمويل (١ ف-٢)؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (١ ف-٤)؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ حساب دعم تسديد نفقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ تكاليف دعم البرنامج للأنشطة الفنية الأخرى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (٢ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ التعاون التقني (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا (١ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ المخطط التوجيهي لتجديد مباني المقر (١ ف-٥ و ١ ف-٤)؛ دعم أنشطة حفظ السلام (٣ مد-١ و ١٥ ف-٥، و ٥٢ ف-٤، و ٤٤ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية)، و ١٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٧ من فئة الخدمة الميدانية، و ٧ (من الرتبة المحلية))، أي ما مجموعه ٢٠٨ وظائف.

(ب) تشمل الوظائف اللازمة للاضطلاع بأنشطة الرقابة الممولة من الموارد المقررة الأخرى والموارد الخارجة عن الميزانية، وهي موزعة على النحو التالي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ موئل الأمم المتحدة (١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١ مد-١ و ٣ ف-٥ و ٩ ف-٤ و ٥ ف-٣ و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١ ف-٤)؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (١ ف-٤)؛ الأنشطة

المشتركة التمويل (١ ف-٢)؛ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ (١ ف-٤)؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ حساب دعم تسديد نفقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ تكاليف دعم البرنامج للأنشطة الفنية الأخرى الممولة من خارج الميزانية (٢ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ التعاون التقني (١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))؛ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا (١ ف-٤ و ١ ف-٣)؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢ ف-٤)؛ المخطط التوجيهي لتجديد مباني المقر (١ ف-٥ و ١ ف-٤)؛ دعم أنشطة حفظ السلام (٣ مد-١ و ١٥ ف-٥، و ٥١ ف-٤، و ٤٣ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ١٦ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٦ من فئة الخدمة الميدانية، و ٦ (من الرتبة المحلية))، أي ما مجموعه ٢٠٤ وظائف.

ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٢ ٦٦٢ ٠٠٠ دولار

١٥-٣١ يتولى مكتب وكيل الأمين العام مهمة التخطيط الاستراتيجي والرصد بوجه عام، ويكفل تنسيق خطة العمل في مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنسيقا دقيقا. ويتولى تنسيق أعمال البرامج الفرعية الثلاثة، والاتصال مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة، وقيم علاقة عمل وثيقة مع دوائر التفتيش والرقابة الأخرى التابعة للصناديق والبرامج التنفيذية والدوائر المماثلة في منظومة الأمم المتحدة. وهو يمارس أيضا مراقبة صارمة للتأكد من جودة التقارير التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الجمعية العامة، ويشرف على استخدام الموارد، ويعمل كجهة تنسيق لمتابعة إدارة الأداء ومدى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الجدول ٣١-٦ أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: كفاءة الكفاءة والفعالية في تنفيذ برامج المكتب وأنشطته وعملياته وإدارتها وفقا لما ورد في النصوص التي طلب فيها تنفيذها، وتيسير تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع نسبة وثائق ما قبل الدورات التي تُقدم ضمن المهل المحددة	(أ) رفع معدل الوثائق التي تقدم في موعدها
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨٥ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٠ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) ثبات عدد الأنشطة التي تنفذ بالتعاون مع كيانات أخرى مقاييس الأداء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: عقد ٨ اجتماعات تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: عقد ١١ اجتماعا هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: عقد ١١ اجتماعا	(ب) مواصلة التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة
(ج) تقليص متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها وظيفة من الفئة الفنية شاغرة مقاييس الأداء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٩٩ يوما تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٨٢ يوما هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٦٠ يوما	(ج) استقدام الموظفين وتنسيبهم على نحو عاجل

العوامل الخارجية

١٦-٣١ ينتظر أن يحقق المكتب أهدافه وإنجازاته المتوقعة شريطة تلقيه بسرعة آراء العملاء وتعاون الأطراف الخارجية معه.

النواتج

١٧-٣١ في ما يلي النواتج التي سيتم تحقيقها خلال فترة السنتين:

- (أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية): الجمعية العامة؛
- '١' تقديم الخدمات الفنية إلى اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للجنة الخامسة (٦)؛
- '٢' الوثائق المقدمة إلى الهيئات التداولية: تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقارير أخرى مخصصة عن أنشطة محددة يطلع بها، تقدم إلى الجمعية العامة (٢)؛
- (ب) تقديم خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة (الميزانية العادية): تنظيم الاجتماعات ومتابعتها؛ وعمليات التخطيط والمبادرات الاستراتيجية.

الجدول ٣١-٧ الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفترة
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الميزانية العادية			
الوظائف	٧	٢ ٤٧١,٢	٢ ١٥٦,٤
غير الوظائف	-	١٩٠,٨	٢٤٦,٦
المجموع	٧	٢ ٦٦٢,٠	٢ ٤٠٣,٠

٣١-١٨ تشمل الاحتياجات من الموارد البالغة ٢ ٦٦٢ ٠٠٠ دولار تكاليف سبع وظائف قائمة (١ و أ ع، ١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والوظيفة المقترح إنشاؤها لأمين عام مساعد (٢٠٠ ٤٧١ ٢ دولار) في إطار الوظائف؛ والموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغة ١٩٠ ٨٠٠ دولار. أما صافي الزيادة البالغ ٣١٤ ٨٠٠ دولار في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف، فهو يتصل بوجه عام بالوظيفة الجديدة المقترح إنشاؤها لأمين عام مساعد ليؤازر مكتب وكيل الأمين العام في الاضطلاع بمسؤوليات المكتب الواردة في الفقرة ٣١-١٥ أعلاه. وحاليا، يساعد وكيل الأمين العام ٣ موظفين من الفئة الفنية (مساعد خاص ف-٥ وموظفان معينان بالبرنامج أحدهما ف-٤ والآخر ف-٣) و ٣ موظفي دعم. وإن إدارة شؤون نحو ٣٢٧ وظيفة موزعة على نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي و ١٥ موقعا آخر يشمل بعثات حفظ السلام وبعثات سياسية خاصة ممولة من الميزانية العادية والموارد المقررة الأخرى والمساهمات الخارجة عن الميزانية، تقتضي وظيفة رفيعة المستوى لضمان تنسيق أعمال مختلف البرامج الفرعية تنسيقا دقيقا وتوجيه أعمال المكتب التنفيذي وإدارتها. وإن شاغل وظيفة الأمين العام المساعد المقترحة سيساعد وكيل الأمين العام على تنفيذ مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وخصوصا المسؤوليات اليومية، العملي منها والإداري، بما فيها تنسيق أعمال البرامج الفرعية لضمان التضافر بين هذه البرامج الفرعية، وتحديد الأنشطة والمهام المشتركة بين الشعب والإشراف عليها، وتطوير برنامج التوعية الذي أعده المكتب والإشراف على تنفيذه، وتقديم المشورة إلى وكيل الأمين العام بشأن المسائل العامة المتعلقة بعمليات المكتب، ومتابعة تنفيذ قرارات مجالس الإدارة ومقرراتها، وتولي رئاسة مختلف اللجان الدائمة واللجان المخصصة المشتركة بين الشعب والتي تشكلت تحت إشراف وكيل الأمين العام، وإدارة شؤون المكتب أثناء غياب وكيل الأمين العام. ويتيح هذا الأمر لوكيل الأمين العام فرصة إيبلاء مزيد من الاهتمام للمسائل الاستراتيجية والتنفيذية لكفالة احتفاظ أعمال المكتب بأهميتها بالنسبة لأعمال الأمم المتحدة ومن تطابقها مع الولاية التي حددها له الأمم المتحدة.

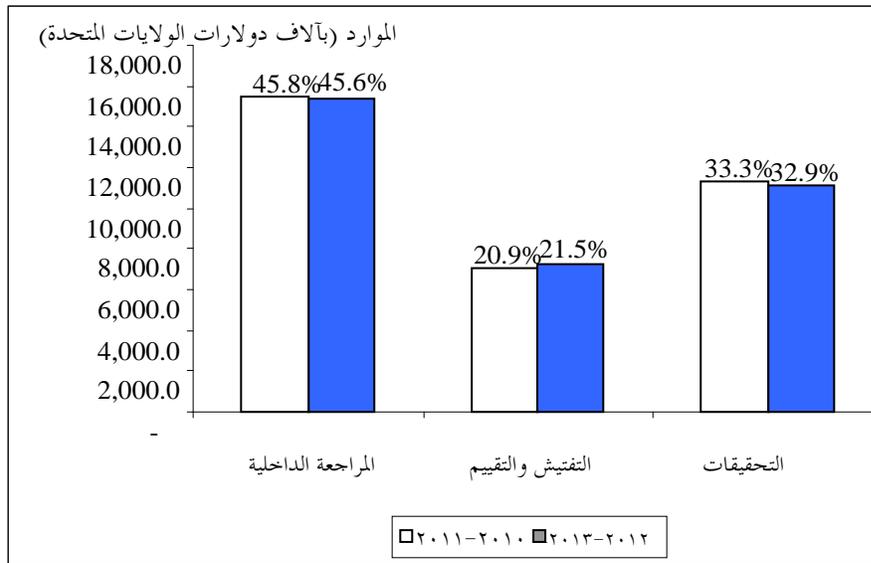
١٩-٣١ ويقترح تقليص الاحتياجات من الموارد في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٥٥ ٨٠٠ دولار)، بشكل رئيسي في إطار الخدمات التعاقدية، بسبب التوقف عن دفع التكاليف غير المتكررة المخصصة لمرحلة إضافية من مراحل تكييف نظام "AutoAudit" وقاعدة بيانات "Issue Track II".

باء - برنامج العمل

الجدول ٨-٣١ الاحتياجات من الموارد

الوظائف		الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		المفئة
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الميزانية العادية				
٤٨	٤٨	١٥ ٣٨٥,٧	١٥ ٥٢٢,٧	١ - المراجعة الداخلية للحسابات
٢٣	١٧	٧ ٢٤٠,١	٧ ٠٧٨,٨	٢ - التفتيش والتقييم
٣٥	٣٥	١١ ١٠١,٦	١١ ٢٩٩,٦	٣ - التحقيقات
١٠٦	١٠٠	٣٣ ٧٢٧,٤	٣٣ ٩٠١,١	المجموع الفرعي
١٥٤	١٥٨	٥٣ ٥٥٢,٨	٥٠ ١٧٨,٧	الموارد المقررة الأخرى
٤٦	٤٦	١٦ ٤٩٤,٢	١٥ ٣١٣,٦	الموارد الخارجة عن الميزانية
٣٠٦	٣٠٤	١٠٣ ٧٧٤,٤	٩٩ ٣٩٣,٤	المجموع

الاحتياجات من موارد الميزانية العادية بحسب البرنامج الفرعي



البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ١٥ ٣٨٥ ٧٠٠ دولار

٢٠-٣١ تتولى شعبة المراجعة الداخلية للحسابات مسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وسينفذ البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية الواردة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، من البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٣١-٩ أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز عمليتي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المنظمة والإسهام في تحسين إدارة الشؤون فيها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) ارتفاع عدد المرات التي يشار فيها إلى تقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في عملية اتخاذ الدول الأعضاء القرارات</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: لا ينطبق</p> <p>تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠ مرات</p> <p>هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٥ مرة</p>	<p>(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات، استنادا إلى عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، تعزز عمليتي الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون فيها وتحسن إدارة المخاطر</p>
<p>(ب) ثبات نسبة مديري البرامج الذين يعتبرون تقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات دقيقة ومفيدة</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٥ في المائة</p> <p>تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة</p> <p>هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة</p>	
<p>(ج) ثبات نسبة ما يقبله مدراء البرامج من توصيات بالغة الأهمية منبثقة من مراجعة الحسابات بشأن إدارة المخاطر</p> <p>مقاييس الأداء</p> <p>الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة</p>	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة	
(ب) '١' المحافظة على نسبة ما يقبله مديرو البرامج من توصيات بالغة الأهمية منبثقة من مراجعة الحسابات بشأن المساءلة والكفاءة والفعالية	(ب) تحسين مستويات الكفاءة والفعالية في تنفيذ الولايات وتعزيز مساءلة مديري البرامج
مقاييس الأداء	
تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة	
'٢' ثبات نسبة ما يقبله مدراء البرامج من توصيات بالغة الأهمية منبثقة من مراجعة الحسابات بشأن الوفورات واسترداد المبالغ المهدورة والمدفوعات الزائدة والإيرادات الإضافية	
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٩٥ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٩٥ في المائة	

العوامل الخارجية

٣١-٢١ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه و إنجازاته المتوقعة شريطة تقديم مديري البرامج دعمهم الكامل لإجراء عمليات المراجعة الداخلية للحسابات وقبولهم التوصيات.

النواتج

٣١-٢٢ في ما يلي النواتج النهائية التي سيتم تحقيقها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية/الموارد المقررة الأخرى/الموارد الخارجة عن الميزانية):

'١' الجمعية العامة:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى اللجنة الخامسة (٤)؛

ب - الوثائق المقدمة إلى الهيئات التداولية: تقارير من إعداد مراجعي الحسابات استناداً إلى عمليات المراجعة التي يجريها (٤)؛

(ب) خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة (الميزانية العادية/الموارد المقررة الأخرى/الموارد الخارجة عن الميزانية): التحقق من مدى تنفيذ الإدارات والمكاتب لتوصيات مراجعي الحسابات (٤)؛ إعداد ما يصل عدده إلى ٤٥٠ تقريراً عن مراجعة الحسابات لمديري البرامج خلال فترة السنتين.

الجدول ٣١-١٠ الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الميزانية العادية			
الوظائف	٤٨	١٣ ٩٤٢,٣	٤٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	-	١ ٤٤٣,٤	-
المجموع الفرعي	٤٨	١٥ ٣٨٥,٧	٤٨
الموارد المقررة الأخرى	٩٥	٣١ ٣٢٠,١	١٠٠
الموارد الخارجة عن الميزانية	٤٤	١٦ ٠١٨,٩	٤٤
المجموع	١٨٧	٦٣ ٧٢٤,٧	١٩٢

٣١-٢٣ يشمل مبلغ الـ ١٥ ٣٥٨ ٧٠٠ دولار، الذي يمثل انخفاضاً صافيه ١٣٧ ٠٠٠ دولار، تكاليف الوظائف الـ ٤٨ القائمة (١ مد-٢، ٣ مد-١، ٥ ف-٥، ١٠ ف-٤، ١٠ ف-٣، ٦ ف-٢، ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) البالغ مجموعها ١٣ ٩٤٢ ٣٠٠ دولار، والموارد غير المتعلقة بالوظائف (١ ٤٤٣ ٤٠٠ دولار). ويتصل انخفاض الموارد غير المتصلة بالوظائف (١٣٧ ٠٠٠ دولار)، بمعظمها، بانخفاض الاحتياجات من الموارد لما يلي: (أ) الخبراء الاستشاريون؛ (ب) الخدمات التي يقدمها بالتعاقد مختصون في شؤون إدارة المخاطر، والتوقف عن دفع التكاليف غير المتكررة البالغة ٢٩ ٢٠٠ دولار المخصصة لمرحلة إضافية من مراحل تكييف نظام "AutoAudit" الإلكتروني وقاعدة بيانات "Issue Track II"، التي أقرت في ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ (ج) استبدال الأثاث والمعدات الآلية في المكاتب.

٣١-٢٤ ويمول البرنامج الفرعي من الموارد المقررة المتوقعة الأخرى التي تصل إلى ٣٢ ٣٢٠ ١٠٠ دولار، وهو يضم ٩٥ وظيفة (٧٢ وظيفة من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة و ١٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٤ وظائف من الرتبة المحلية)، ومن الموارد الخارجة عن الميزانية التي تصل إلى ١٦ ٠١٨ ٩٠٠ دولار وتغطي تكاليف ٤٤ وظيفة (٣٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، وسيتولى شاغلو هذه

الوظائف أنشطة مراجعة الحسابات المتصلة بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأنشطة التعاون التقني، وعمليات حفظ السلام. ويتوقع أن يزداد حجم الموارد في إطار المساهمات المقررة مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بما قدره ٧١٥ ٨٠٠ دولار، وستسجل هذه الزيادة بمعظمها في إطار حساب الدعم نتيجة لارتفاع التكاليف القياسية للأجور الخاصة بالبعثات، وارتفاع الاحتياجات من الموارد للمساعدة المؤقتة العامة وسفر الموظفين دعماً لعمليات حفظ السلام (انظر A/65/761). وبالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية، يتوقع أن يزداد حجمها بما قدره ١٠٠ ١٥٠ دولار مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وسبب ذلك إلى حد بعيد هو ارتفاع الاحتياجات من الموارد في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتغطية التكاليف المتعلقة بالوظائف والتكاليف التشغيلية في إطار السفر ومصروفات التشغيل العامة.

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ١٠٠ ٢٤٠ ٧ دولار

٢٥-٣١ تتولى شعبة التفتيش والتقييم مسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وسيُنقذ البرنامج الفرعي وفقاً للاستراتيجية الواردة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، من البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٣١-١١ أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تعزيز تنفيذ البرامج من حيث المساءلة بشأنه وأهميته وكفاءته وفعاليتها وأثره

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع نسبة ما ينبثق من عمليات التفتيش والتقييم من استنتاجات وتوصيات تسهم في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحسين الكفاءة والفعالية والأهمية في تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية	(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى عمليات التفتيش والتقييم التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما فيها نتائج التقييم الذاتي، تعزز الأهمية والكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية
مقاييس الأداء	
الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٨ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٥ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠ في المائة	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

'٢' ارتفاع نسبة الدول الأعضاء ومدراء البرامج الذين يعتبرون تقارير شعبة التفتيش والتقييم مفيدة ورفيعة الجودة
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠ في المائة

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٢ في المائة

هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٠ في المائة

'٣' ارتفاع عدد البرامج التي تخضع للتقييم
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: برنامجان

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: برنامجان

هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ برامج

(ب) '١' ارتفاع نسبة ما ينبثق من عمليات التفتيش والتقييم من استنتاجات وتوصيات متعلقة بمواضيع محددة وتسهم في اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن مدى كفاءة عمل المنظمة وفعاليتها وأهميته
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٨ في المائة

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٥ في المائة

هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠ في المائة

'٢' ارتفاع نسبة الدول الأعضاء ومدراء البرامج الذين يعتبرون، بعد استطلاع آرائهم، أن تقارير شعبة التفتيش والتقييم مفيدة ورفيعة الجودة
مقاييس الأداء

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٢ في المائة

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٠ في المائة

هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦٥ في المائة

(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى ما يخلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من استنتاجات وما يُصدره من توصيات فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لقطاعات متعددة داخل الأمانة العامة

العوامل الخارجية

٢٦-٣١ ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة شريطة تقديم مدراء البرامج دعمهم الكامل لإجراء أعمال التفتيش والتقييم، وقبولهم التوصيات وتقديم دعمهم الكامل لتنفيذها وتقبل النصائح والتوجيهات المنبثقة من التقييمات الذاتية.

النواتج

٢٧-٣١ في ما يلي النواتج التي سيتم تحقيقها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية):

١' الجمعية العامة:

تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات، بما فيها جلسات اللجنة الخامسة المخصصة لمسائل التقييم (١٤)؛

٢' لجنة البرنامج والتنسيق:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى اجتماعات اللجان الحكومية الدولية ولجان الخبراء المعنية بكل برنامج يخضع للتقييم (١٤)؛ تقديم الخدمات الفنية إلى لجنة البرنامج والتنسيق (١٠)؛

ب - الوثائق المقدمة إلى الهيئات التداولية: تقرير كل سنتين عن تعزيز دور التقييم (١)؛ تقارير تقييم متعمقة (٦)؛ تقارير تقييم عن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق (١)؛ استعراضات تجرى كل ثلاث سنوات (٣)؛

(ب) خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة (الميزانية العادية):

١' أعمال التفتيش: إعداد خمسة تقارير عن التفتيش وتقريرين عن مدى الوفاء بواجب تقديم تقارير عن تنفيذ البرامج (٧)؛ تقديم معلومات كمساهمات تُدرج في التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (١)؛ رصد تنفيذ التوصيات المنبثقة من أعمال التفتيش بشأن حالة تنفيذ هذه التوصيات (١)؛ دعم الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين (١)؛

٢' أعمال التقييم: تقديم معلومات كمساهمات تُدرج التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (١)؛ إجراء تقييمات معمقة (٢)؛ بحث مدى تنفيذ الإدارات والمكاتب لما وافقت عليه من توصيات منبثقة من التقييم (٢)؛ تقديم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم (١)؛ إجراء التقييمات التي يطلبها العملاء (٢).

الجدول ٣١-١٢ الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الفئة
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١١-٢٠١٠	
				الميزانية العادية
	٢٣	١٧	٦٠٥٢,٢	الموارد المتعلقة بالوظائف
	-	-	١١٨٧,٩	الموارد غير المتعلقة بالوظائف
	٢٣	١٧	٧٢٤٠,١	المجموع الفرعي
	٣	٢	٢٠٢١,٢	الموارد المقررة الأخرى
	٢٦	١٩	٩٢٦١,٣	المجموع

٢٨-٣١ يشتمل مبلغ الـ ١٠٠ ٧٢٤٠ دولار، الذي يمثل زيادة صافية ٣٠٠ ١٦١ دولار، على تكاليف ٢٣ وظيفة (١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ٥ ف-٤، ٤ ف-٣، ٥ ف-٢، ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، والموارد غير المتعلقة بالوظائف (٩٠٠ ١١٨٧ دولار) التي تتصل بتكاليف الموظفين الأخرى والاستشاريين وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات. وتتصل الزيادة الصافية في إطار الوظائف (٧٠٠ ٢١٥ دولار)، بمعظمها، بالتأخر في إنشاء ثلاث وظائف جديدة (١ مد-١، ١ ف-٢، ١ خ ع (رأ)) مدرجة في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وباقتراح تحويل ست وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة (٣ ف-٣ و ٣ ف-٢) دعماً لتشديد التركيز على أعمال التفتيش والتقييم. وينسجم هذا الاقتراح مع التعديلات في ملاك الموظفين التي وردت في تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/610). وقد اقترح الأمين العام، في تقريره هذا، تحويل تسع وظائف كانت تمول من الاعتمادات المخصصة للمساعدة المؤقتة العامة. ومع أن الأمين العام اقترح في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تحويل تسع وظائف، وافقت الجمعية العامة على تحويل ثلاث وظائف، إذ إنها وافقت على تعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين تاسعا - ٩ و ١٠ من تقريرها الأول المتعلق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/7)، اللتين ذكرت فيهما أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وافق على تقييم جدوى الاقتراح الذي قدمته اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة الداعي إلى النظر في اعتماد نهج لتقييم المخاطر على مستوى البرنامج الفرعي، إذ إن هذا النوع من النهج يمكنه من الاستفادة على نحو أكثر فعالية من وسائل التقييم المتوافرة لديه.

٢٩-٣١ وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الفقرة ٨ من تقريره المتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/271 (Part I) و Corr.1) إلى أن شعبة التفتيش والتقييم بحثت إمكانية اتباع منهجيتها لتقييم المخاطر على مستوى البرامج الفرعية في الأمانة العامة من أجل تبيان البرامج الفرعية المنطوية على مخاطر وإيلائها الأولوية في خطة عملها لتقييمها قبل غيرها. غير أنه بسبب عدم توافر معلومات عن مؤشرات المخاطر غير المباشرة الـ ١٢ على مستوى البرامج الفرعية، استنتجت الشعبة أنه لا يمكن تطبيق منهجيتها الحالية لتقييم المخاطر على هذا المستوى.

٣٠-٣١ وينسجم اقتراح تحويل الوظائف الست من إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة مع ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد الدور المحوري للرصد والتفتيش والتقييم، وسيتيح تنفيذ برنامج العمل والأنشطة المطلوبة المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تنفيذا فعالا. وستبقى الشعبة في حاجة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وما بعدها إلى الوظائف الست المدرجة في إطار المساعدة المؤقتة العامة والتي أنشئت في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وبالتالي، تمثل الحاجة المتواصلة إلى هذه الوظائف أساسا يبرر تحويلها إلى وظائف ثابتة.

٣١-٣١ ويقابل ارتفاع الموارد في إطار الوظائف (٧٠٠ ٢١٥ ١ دولار)، جزئيا، الانخفاض الصافي في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف (٤٠٠ ١٠٥٤ دولار)، الذي يتصل ذلك في المقام الأول بالمساعدة المؤقتة العامة نتيجة لاقتراح تحويل ست وظائف منها إلى وظائف ثابتة، ولانخفاض الاحتياجات من الموارد في إطار سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين واللوازم والمواد والأثاث والمعدات. ويقابل انخفاض الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف، جزئيا، ارتفاع الاحتياجات من الموارد لتغطية رسوم رخصة نظام المعلوماتية "CITRIX" المتنقل المخصص للاضطلاع بأعمال حيوية يقتضيها تنظيم مواصلة تسيير الأعمال، وارتفاع الاحتياجات من الموارد في إطار مصروفات التشغيل العامة.

٣٢-٣١ والموارد المقررة الأخرى البالغة ٢٠٠ ١٠٢١ دولار التي تغطي تكاليف ثلاث وظائف من الفئة الفنية، ستستخدم لأنشطة التفتيش والتقييم دعما لعمليات حفظ السلام. ويتوقع أن يزداد حجم الموارد مقارنة بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بما قدره ٧٠٠ ٤٦٨ دولار، ويعود ذلك في المقام الأول إلى اقتراح إنشاء وظيفة ف-٥ في إطار حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/761).

٣٣-٣١ وفي القرار ٢٤٤/٦٥، وافقت الجمعية العامة في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على تقليص دورة تقييم البرامج من إطارها الزمني الحالي الذي يتراوح بين ١١ و ١٣ سنة لتصبح دورة منتظمة مدتها ٨ سنوات، وذلك لتغطية جميع برامج الأمانة العامة، وقررت أن تدرج في إطار البرنامج الفرعي ٢ مؤشرا إضافيا (أ) '٣' بعنوان "زيادة عدد البرامج المقيمة". وتقتصر الشعبة تبني نهج تدريجي لتقليص دورة تقييم البرامج من فترة تتراوح بين ١١ و ١٣ سنة لتصبح ١٠ سنوات كمرحلة أولى من ثم ٨ سنوات. ولتحقيق مؤشر الإنجاز الجديد هذا، تعتزم الشعبة تقييم خمس برامج في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي

مكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأثناء دورة التقييم التي تمتد ١٠ سنوات، يتوقع تقييم هذه البرامج مرة واحدة. وعلى غرار الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ والمشار إليه في الفقرة ١١٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/507/7)، لا ينبغي استخدام الميزانية العادية لتغطية تكاليف الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ولا العكس. وبناء على ذلك ومع التنويه إلى أن قسما كبيرا من أنشطة البرامج ممول من الموارد الخارجة عن الميزانية، تعزز الشعبة البحث عن تمويل لتقييم هذه الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في إطار البرنامج بعينه بغية تعزيز عملية تقييم البرنامج.

البرنامج الفرعي ٣

التحقيقات

الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٦٠٠ ١٠١ ١١ دولار
٣١-٣٤ تتولى شعبة التحقيقات مسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وسينفذ البرنامج الفرعي وفقا للاستراتيجية المبينة بالتفصيل في إطار البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، من البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٣١-١٣ أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع نسبة التقارير المتعلقة بالتحقيق ^(١) التي تفضي إلى توجيه تم بارتكاب مخالفة مقاييس الأداء	(أ) تحسين كيفية إجراء التحقيقات لمساعدة المنظمة على التمكين من مساءلة الأفراد المعنيين
الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠ في المائة	
تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦٠ في المائة	
هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٧٠ في المائة	
(ب) ارتفاع عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يتولون مسؤولية التحقيقات أو مهام التحقيق ممن تلقى من مكتب خدمات الرقابة الداخلية تدريباً على مبادئ إجراء التحقيقات	(ب) تعزيز وعي وقدرة موظفي الأمم المتحدة في مجال إجراء التحقيقات بفعالية، لما لذلك من أهمية لمساعدة المنظمة على مساءلة الأفراد المعنيين

(١) التقارير المتعلقة بالتحقيق هي فقط التقارير التي تثبت حصول المخالفة. وفي حال عدم إثباتها، يتم إصدار تقرير يغلق القضية لا تقرير متعلق بالتحقيق.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مقاييس الأداء:

الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة

تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة

هدف الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة

العوامل الخارجية

٣١-٣٥ ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي أهدافه وإنجازاته المتوقعة شريطة تعاون الأطراف الخارجية مع التحقيقات.

النواتج

٣١-٣٦ في ما يلي النواتج النهائية التي سيتم تحقيقها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء (الميزانية العادية): تقديم الخدمات الفنية إلى اللجنة الخامسة (٤)؛

(ب) خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة (الميزانية العادية/الموارد المقررة الأخرى/الموارد الخارجة عن الميزانية): خدمات الرقابة الداخلية: تقييم مدى احتمال وقوع الاحتيال وغيره من الانتهاكات في البرامج، وذلك استناداً إلى التحقق من نظم الرقابة المعتمدة للأنشطة العالية المخاطر وأنشطة المكاتب الموجودة خارج المقر (١)؛ تقديم المساعدة والمشورة بشأن كيفية الحيلولة دون حصول الاحتيال وغيره من المخالفات وهدر الموارد واستغلال السلطة وسوء الإدارة (١)؛ تقديم المساعدة والمشورة إلى مدراء البرامج وللصناديق والبرامج المستقلة الإدارة ولوحدات التحقيق التابعة لوكالات دولية أخرى بشأن ما تحتاجه في مجال التحقيقات (١)؛ تسوية القضايا التي لم تبت بعد المتصلة بالفترة الفاصلة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ (١)؛ إدخال مزيد من التحسينات على الآلية التي أنشئت بموجب الأمر الإداري ST/AI/39 لضمان سرية المعلومات (١)؛ تقديم خدمات التحقيق في سياق ممارسة الرقابة ذات الصلة بالمهام المسندة إلى موظفي الأمم المتحدة العاملين في البعثات التي ينشئها مجلس الأمن (١)؛ إدارة ما يقدر، على أقله، بـ ٤٥٠ قضية جديدة تتعلق بعمليات سرقة واختلاس وتزوير ورشوة وغير ذلك من المخالفات، وهدر الموارد واستغلال السلطة وسوء الإدارة (١)؛ التحقق من مدى تنفيذ الإدارات والمكاتب للتوصيات المنبثقة من التحقيقات وتقديم المساعدة إلى الجهات المهتمة (١).

الجدول ٣١-١٤ الاحتياجات من الموارد

الوظائف	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الفئة
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٣-٢٠١٢ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
الميزانية العادية			
الموارد المتعلقة بالوظائف	٣٥	٩٩٣٩,٦	٩٧٨٩,٧
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	-	١١٦٢,٠	١٤١٩,٩
المجموع الفرعي	٣٥	١١١٠١,٦	١١٢٩٩,٦
الموارد المقررة الأخرى	٥٦	١٩٢١١,٥	١٧٠٢١,٩
الموارد الخارجة عن الميزانية	٢	٤٧٥,٣	٤٤٤,٨
المجموع	٩٣	٣٠٧٨٨,٤	٢٨٧٦٦,٣

٣٧-٣١ يشمل مبلغ الـ ١١ ١٠١ ٦٠٠ دولار، الذي يمثل انخفاضاً صافيه ١٩٨ ٠٠٠ دولار، تكاليف الوظائف الـ ٣٥ القائمة (١ مد-٢، ١ مد-١، ٣ ف-٥، ١١ ف-٤، ٧ ف-٣، ٤ ف-٢، ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى، ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، ١ (الرتبة المحلية)) البالغة ٩ ٩٣٩ ٦٠٠ دولار)، والموارد غير المتعلقة بالوظائف (١ ١٦٢ ٠٠٠ دولار) التي تتصل بتكاليف الموظفين الأخرى والخبراء الاستشاريين وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات والمنح والتبرعات. ويعكس صافي الزيادة في إطار الوظائف (٥٩ ٩٠٠ دولار) اقتراح نقل خمس وظائف بين مراكز العمل على مستوى البرنامج الفرعي، وهي وظيفتا ف-٢ لمحققين مساعدين ووظيفة ف-٣ لمحقق وذلك من فيينا إلى نيويورك؛ ووظيفة ف-٤ لمحقق من نيروبي إلى نيويورك؛ ووظيفة ف-٢ لمحقق مساعد من فيينا إلى نيروبي. وينسجم هذا الاقتراح مع ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز التحقيقات (A/62/582 و Corr.1)، ويراعي أحكام الجزء "ثانياً" من الفقرتين ٨ و ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٣، التي طلبت فيها الجمعية العامة من الأمين العام كفالة أن يتوافر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ما يلزمه من خبرات وقدرات ضمن هيكله المعتمد ليتمكن من التحقيق بصورة فعالة في ادعاءات الغش والفساد والمخالفات في مجال المشتريات، وذلك عقب إحالة القضايا المرفوعة إلى فرقة العمل المعنية بالمشتريات على شعبة التحقيقات. ومع أن الأمين العام قدم اقتراحاً مثيراً في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ ووافقت على جزء منه اللجنة الاستشارية في الفقرتين تاسعا-٢١ وتاسعا-٢٣ من تقريرها (A/64/7)، أكدت الجمعية العامة من جديد قرارها ٢٨٧/٦٣ ولم توافق على اقتراح الأمين العام.

٣٨-٣١ ويشار إلى أن الأمين العام قدم في سياق ميزانية حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ اقتراحات تجسد المبادرات التي طرحها لتعزيز عمليات التحقيق وتشمل اقتراحه بإعادة هيكلة شعبة التحقيقات (انظر A/63/767 و Corr.1، ٧٠٢-٧١٨)، ووافقت عليها اللجنة الاستشارية (انظر A/63/841) واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (انظر A/63/703). وقررت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٧/٦٣ عدم الأخذ بالهيكل المقترح والقيام، كمشروع تجريبي، بتشكيل مركز للتحقيق في كل من نيروبي وفيينا ونيويورك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم في الجزء الثاني من دورتها الخامسة والستين تقريراً أولياً عن حالة تنفيذ هذا المشروع التجريبي، وفي إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تقريراً شاملاً عن هذا المشروع، بغية بت مسألة إعادة هيكلة شعبة التحقيقات. وتجدر الإشارة، مع مراعاة طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٨٧/٦٣ بشأن نتائج المشروع التجريبي، إلى أن اقتراح الأمين العام هذا الداعي إلى نقل وظائف ليس الغرض منه طلبه مسبقاً أي موارد مالية قد تستدعيها الحاجة في ضوء نتائج المشروع التجريبي، بل هو يستند إلى تعزيز جدوى استخدام الموارد التي تخصص لتلبية الاحتياجات والطلبات الفعلية التي تستدعيها أنشطة التحقيق الممولة من الميزانية وذلك في نيويورك وفيينا ونيروبي. وتجري التحقيقات حتى الآن بمعظمها بناء على الطلب، لكن من الأسهل مستقبلاً التخطيط لمستوى الموارد البشرية التي ينبغي إيفادها وتكليفها ومكان إيفادها عبر الاستناد إلى المنحى الذي اتخذته التحقيقات سابقاً وإلى مدى التعرض إلى المخاطر وإلى المعلومات التي تم جمعها عن استهلاك الموارد بحسب فئة القضايا وخبرة المحققين التي يتولونها. وإن المعلومات المتوافرة حتى الآن تقتصر على عدد القضايا ومصدر الطلبات وتعيين المسؤولين عن التحقيقات بحسب الموقع.

٣٩-٣١ وثمة تغييرات واسعة النطاق على صعيد عمل شعبة التحقيقات لم تؤخذ في الاعتبار حينما أُقر هيكلها الحالي، من بينها نقل جميع القضايا التي كانت لا تزال معلقة لدى وقف أعمال فرقة العمل المعنية بالمشتريات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتشتمل الوظائف المخصصة للتحقيقات، في إطار الميزانية الحالية، ثماني وظائف لمحققين في المقر و ١٠ وظائف لمحققين في فيينا ووظيفتين لمحققين في نيروبي. يضاف إليها خمس وظائف من الفئة الفنية يتولى شغالوها مهام مركزية ذات صلة بالتحقيقات الجنائية وضمان نوعية العمل والدعم القانوني في المقر. وعلى مستوى حجم العمل في إطار التحقيقات، بلغ عدد القضايا الجديدة التي وردت في عام ٢٠١٠ وأدرجت في الميزانية العادية ١٩ قضية بالنسبة لنيويورك و ١٣ قضية بالنسبة لفيينا و ٨ قضايا بالنسبة لنيروبي.

٤٠-٣١ ويقترح نقل وظيفة محقق ف-٤ من نيروبي إلى نيويورك للاهتمام بالطلبات التي استتبعها تولى المسؤوليات التي كانت تقع على كاهل فرقة العمل المعنية بالمشتريات، ولتوفير مزيد من الدعم لجميع المكاتب في مسائل المشتريات. وفي الوقت نفسه، فإن العدد القليل من التحقيقات المطلوب إجراؤها بشأن المشتريات، المشمولة بالميزانية العادية في نيروبي، سيتولاه محقق مساعد برتبة ف-٢ سينقل من فيينا التي لديها فائض في عدد الموظفين مقارنة بحجم الطلبات على التحقيق.

٤١-٣١ وإن نقل وظيفتي ف-٢ ووظيفة ف-٣ من فيينا إلى نيويورك سيؤدي إلى تلبية الطلبات المتزايدة لتحسين نوعية التقارير الخاصة بالتحقيقات ولتوفير الدعم القانوني بعد انتهاء التحقيقات. ويتصل معظم هذه الطلبات بنظام إقامة العدل الجديد، إذ إن جميع التقارير المتعلقة بالتحقيقات التي تمخضت عن نتائج سلبية أدت إلى توجيههم يُتوقع أن تقتضي مستوى كثيفا من الدعم بعد انتهاء التحقيقات، ولا سيما من حيث المستندات والإفادات، وهذا أمر لم يكن يستدعيه نظام إقامة العدل القديم. ويُقترح نقل وظيفتي محققين مساعدين ف-٢ من فيينا إلى المقر في إطار قسم الممارسات المهنية، بينما ستستخدم وظيفة محقق ف-٣ لتعزيز الاضطلاع بأعمال وحدة التحقيقات الجنائية التي يعمل رئيسها في نيويورك. وترد معلومات إضافية عن مستوى الدعم الذي ستقدمه هذه الوظيفة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (A/65/271 (Part I) و Corr.1).

٤٢-٣١ وانخفاض الموارد غير المتعلقة بالوظائف ناجم في المقام الأول عن تقلص سفر الموظفين مقارنة بالأتماط السابقة للنفقات والخدمات التعاقدية وعن انخفاض الاحتياجات من الموارد لشراء نظام إدارة الملفات "Prodagio". ومع أنه تمت الموافقة على الموارد المالية البالغة ١٧٤ ٠٠٠ دولار في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لشراء هذا النظام، فإن شراءه أرجئ للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بسبب الثغرات التي كشفت عنها في مرحلة اختياره وبينت أنه لن يلبى احتياجات موظفي الشعبة في الميدان. وإن تبني أي حلول بديلة لإزالة هذه الثغرات سيكلف المنظمة تكاليف باهظة، وبما أن لدى الشعبة محققين مقيمين عاملين في ٧ بعثات، لا يشكل شراء النظام المذكور حلا مقبولا. وبالتالي، سيغطي مبلغ الـ ١٣٠ ١٠٠ دولار الذي أعيد إدراجه في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تكاليف شراء نظام بديل يلبى الاحتياجات على مستوى أمنه وسهولة الوصول إليه والاحتياجات الأساسية لإدارة الملفات.

٤٣-٣١ ويمول البرنامج الفرعي من الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٤٧٥ ٣٠٠ دولار والموارد المقررة الأخرى البالغة ١٩ ٢١١ ٥٠٠ دولار، التي تغطي تكاليف ٥٨ وظيفة (٤٢ من الفئة الفنية و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ١٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٢ من الرتبة المحلية و ١ من فئة الخدمة الميدانية)، ستستخدم للاضطلاع بعمليات التحقيق في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمحكمة الدولية الجنائية لرواندا وعمليات حفظ السلام. وإن زيادة الاحتياجات من الموارد، البالغة ١٨٩ ٦٠٠ دولار، في إطار عمليات أخرى مقررة، تتصل في المقام الأول بالزيادة المتوقعة في الاحتياجات من الموارد للمساعدة المؤقتة العامة في إطار حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/761). ولم يطرأ تغيير يذكر على مستوى الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

جيم - دعم البرنامج

٤٤-٣١ يتولى المكتب التنفيذي مسؤولية تقديم الدعم لحسن سير عمل برنامج الرقابة الداخلية. الاحتياجات من الموارد (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٢ ٦٣٥ ٩٠٠ دولار

النواتج

٤٥-٣١ في ما يلي النواتج التي سيتم تحقيقها خلال فترة السنتين: إسداء المشورة إلى كبار المسؤولين الإداريين في مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الموظفين والميزانية (١)؛ تقديم الخدمات إلى هيئة الاستعراض التابعة للمكتب (١)؛ إدارة شؤون موظفي المكتب وموارده المالية في المقر وحينئذ وفيينا ونيروبي ومراكز العمل الأخرى، بما فيها مختلف بعثات حفظ السلام والمحكمتان، وذلك بموجب تفويض السلطة الذي منحه الأمين العام (انظر ST/AI/401 و ST/AI/2003/4) ووفقاً لأنظمة وقواعد الأمم المتحدة (١).

الجدول ٣١-١٥ الاحتياجات من الموارد

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الميزانية العادية		
الموارد المتعلقة بالوظائف	١ ٨٢٦,٠	١ ٨٢٦,٠
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٧٩٤,٩	٨٠٩,٩
المجموع الفرعي	٢ ٦٢٠,٩	٢ ٦٣٥,٩
الموارد المقررة الأخرى	١ ١٣٠,٥	١ ٠٣١,٥
المجموع	٣ ٧٥١,٤	٣ ٦٦٧,٤

٤٦-٣١ يشتمل مبلغ الـ ٢ ٦٣٥ ٩٠٠ دولار، الذي يمثل زيادة صافيها ١٥ ٠٠٠ دولار، على تكاليف ثماني وظائف قائمة (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، تبلغ ١ ٨٦٢ ٠٠٠ دولار، والموارد غير المتعلقة بالوظائف (٨٠٩ ٩٠٠ دولار) التي تتصل بتكاليف الموظفين الأخرى وسفر الموظفين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات. وإن صافي الزيادة في إطار الموارد غير المتعلقة بالوظائف ناجم بمعظمه عن الخدمات التعاقدية لدفع تكاليف الاتصال بالشبكة (٨٠ ٠٠٠ دولار) لتمكين الموظفين غير العاملين في المقر من استخدام برمجيات "AutoAudit" و "Issue Track"، وعن ارتفاع الاحتياجات من الموارد لخدمات الاتصال بالشبكة واستخدام خوادم النظم المعلوماتية للاتصال بالموقع الإلكتروني عبر الشبكة العالمية، يقابلها

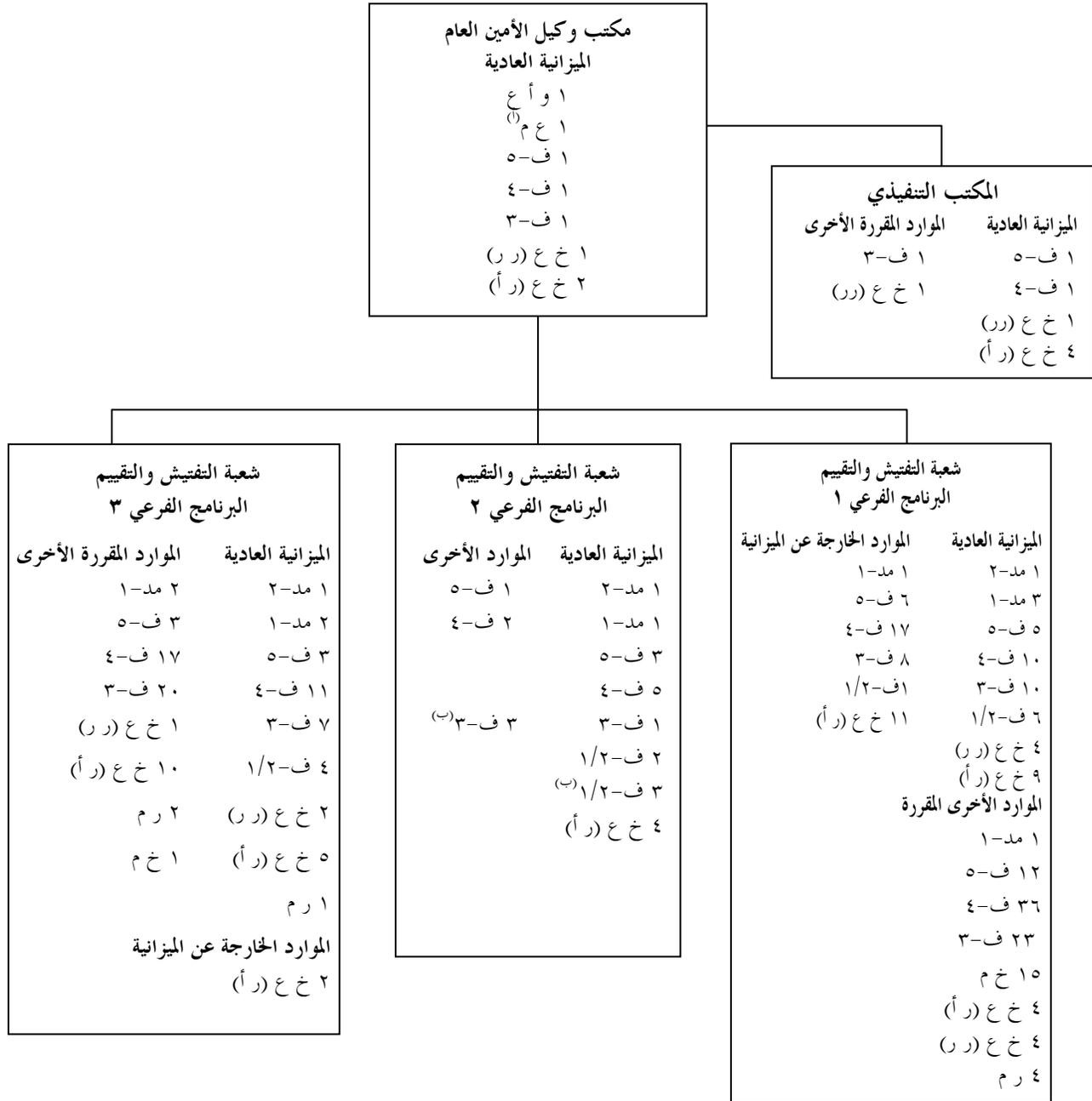
جزئياً انخفاض في إطار مصروفات التشغيل العامة الناتج من انخفاض التكاليف القياسية لخدمات التلفون والفاكس في المقر (٤٢٠ دولاراً لكل موظف سنوياً، أي ما معدله شهرياً ٣٥ دولاراً لكل موظف)، مقارنة بالمعدل القياسي البالغ ١٤٠٠ دولاراً لكل موظف سنوياً أي ما معدله ١١٧ دولاراً شهرياً لكل موظف الذي كان سارياً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣١-٤٧ ويمول البرنامج الفرعي من الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة بـ ١٠٣١ ٥٠٠ دولاراً، وهو يضم أربع وظائف (١ من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة)، ستقدم الدعم لحسن سير العمل في برنامج الرقابة الداخلية على مستوى الأنشطة ذات الصلة بعمليات حفظ السلام. ويعكس الانخفاض المتوقع في حجم الموارد والبالغ ٩٩ ٠٠٠ دولاراً الانخفاض في الاحتياجات في إطار مصروفات التشغيل العامة.

الجدول ٣١-١٦ موجز إجراءات المتابعة التي أُتخذت لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	مدى تنفيذ التوصية
تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5، المجلد الأول)، الفصل الثاني)	
يوصي المجلس مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإسراع في إنجاز تقييماته للمخاطر في جميع الكيانات الخاضعة لسلطته (الفقرة ٤٥٤)	نُفذت التوصية. أتمت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تقييمات المخاطر في جميع الكيانات الرئيسية التي تتعامل معها، من ضمنها اللجان الإقليمية والمكتب التنفيذي للأمين العام
يوصي المجلس مكتب خدمات الرقابة الداخلية برفع معدل إنجاز مهام مراجعة الحسابات، عبر وسائل منها تخفيض معدل شغور الوظائف التابعة له (الفقرة ٤٥٦)	قيد التنفيذ. تتخذ شعبة المراجعة الداخلية للحسابات الخطوات اللازمة لتحسين إنتاجيتها، ومنها على سبيل المثال، تعديل نظام أوراق العمل الإلكتروني "AutoAudit" الذي سيعزز فعالية مراجعة الحسابات ويحسن توثيق العمل الذي تقوم به. وما زالت الشعبة تعمل لتخفيف معدل الشغور في الوظائف التابعة لها عبر ملئها على نحو سريع، حيثما أمكن ذلك

مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣



المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل الأمين العام؛ خ ع: الخدمات العامة؛ ر ر: الرتبة الرئيسية؛ ر أ: الرتب الأخرى؛ م ر: الرتبة المحلية؛ خ م: الخدمة الميدانية.

(أ) وظائف جديدة.

(ب) وظائف حُولت من وظائف مموله في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة.

المرفق

النواتج التي تحققت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ولن تنفذ في فترة السنتين
٢٠١٢-٢٠١٣

سبب وقفها	العدد	النواتج	الفقرة A/64/6 (Sect.30)
غيرت لجنة البرنامج والتنسيق دورة نظرها في تقارير التقييم من مرة كل سنة إلى مرة كل سنتين، مما أدى إلى تقلص عدد الوثائق التي تقدمها إلى الهيئات التداولية	٦	تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات، مما فيها جلسات اللجنة الخامسة المخصصة لمسائل التقييم	٣٠-٢٢ (أ) '١'
السبب نفسه	٦	تقديم الخدمات الفنية إلى اجتماعات اللجان الحكومية الدولية ولجان الخبراء المعنية بكل برنامج يخضع للتقييم	٣٠-٢٢ (أ) '٢' (أ)
السبب نفسه	٦	تقديم الخدمات الفنية إلى لجنة البرنامج والتنسيق	٣٠-٢٢ (أ) '٢' (ب)
السبب نفسه	٣	الوثائق المقدمة إلى الهيئات التداولية	٣٠-٢٢ (ج) '١'
السبب نفسه	١	تقارير تقييم بشأن مواضيع تحددها لجنة البرنامج والتنسيق (١)	٣٠-٢٢ (ج) '٢'
السبب نفسه	٥	أعمال التفتيش: تقارير عن التفتيش	٣٠-٢٢ (ج) '٢'
السبب نفسه	٢	تقارير عن مدى الوفاء بواجب تقديم تقارير عن تنفيذ البرامج	٣٠-٢٢ (ج) '٢'
أقرت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٧٦/٦٣ مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، على غرار ما أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣٨ من تقريرها (A/63/457). وفي قرارها ٢٥٩/٦٤، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتسريع تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٥ المتعلق بتخطيط البرامج استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الواردة في	١	مساعدة مدراء البرامج في تعزيز قدرات التقييم الذاتي وتقديم التدريب على النحو المطلوب	٣٠-٢٢ (ج) '٢'
	١	تقديم المساعدة والتوجيه إلى مدراء البرامج في مجال منهجية التقييم الذاتي	٣٠-٢٢ (ج) '٢'

النواتج	الفقرة A/64/6 (Sect.30)	العدد	سبب وقفها
			تقريرها المتعلق بأعمال دورتها الخمسين (A/65/16). وأيدت لجنة البرنامج والتنسيق في التقرير المذكور زيادة الدعم الفعال لاعتماد نهج الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك ممارسات الرصد والتقييم الذاتي المنتظمة والمنهجية (انظر الفقرة ٢٤-٤ من الوثيقة (A/65/6(Prog.24)
المجموع		٣١	